التوتر بين الانظمة القمعية العربية والولايات المتحدة وخيارات الزمن الرديء

خليل قانصو*

■ كتب مراسل جريدة «لوموند» الفرنسية، في العدد الصادر يوم السبت 18 شباط (فبراير) 2006، نقلا عن جريدة امريكية، هي «واشنطن بوست»، المؤرخة في 15 شباط (فبراير) من العام الجاري، ان لوائح الادارةالمركزية الامريكية لمكافحة الارهاب، باتت تضم أزيد من 325 الف اسم لاشخاص، هم في غالبيتهم العظمى من غير الامريكيين، الصقت بهم هذه الادارة، تهما مثل العضوية في منظمة مدرجة على لائحة الارهاب، او المساعدة او التحضير لعمل ارهابي ضد الولايات المتحدة.

المشكلة التي تطرحها هذه اللوائح، تكمن في كيفية جمع الاسماء التي تحتويها، اي في معرفة المعايير المعتمدة في ادخالها على هذه اللوائح، وتكمن ايضا، كما جاء في الجريدة الامريكية في غياب الآلية لشطب من تُسقط الشبهات المزعومة عنه.

ويبدو ان هذه اللوائح سوف تطول، لأن القنوات المخابراتية، الآتية من اماكن مختلفة من هذا العالم، تغذيها باستمرار، بدليل ان عدد المسجلين عليها تضاعف اربع مرات منذ افتتاحها سنة 2003. وبالمقابل فان الادارة الامريكية لم تفصح بعد عن الاجراءات التي تنوي اتخاذها، بحق هؤلاء المتهمين، كما انها لم تعلن بوضوح عن تعريفها للارهاب، ولا عن حدود المجال الذي تنوي اخلاءه من «الارهابيين».

ما عرف حتى الآن، هو ان معتقل غوانتنامو، واكثر الظن انه مختبر للتجارب البوليسية والنفسية على البشر، ليس المعتقل الوحيد من نوعه، فهناك اشخاص، من المعتقد انهم خطفوا، وزج بهم في طائرات، حولت الى سجون متنقلة، بين القواعد الامريكية في اوروبا، وخارج اوروبا، اضافة الى الذين «افرغوا» في اقبية بعض الأنظمة، التابعة للسلطان الامريكي، ومنها أنظمة عربية، ليعذبوا فيها بالوكالة.

كما ان العرب والعراقيين بشكل خاص، والعالم كله شاهدوا ما فعله الجنود الامريكيون في سجن ابو غريب، في العراق. شاهدوا اجسادا عارية، قرحت بالكي وبالكهرباء وبالمباضع، وجثثا همدت، ورؤوسا قُطعت.

ولقد اعترف بعض الجنود الامريكيين الذين يحتلون العراق بانهم، يأتون بابناء المعتقلين، وبزوجاتهم احيانا، الى السجن، يعذبونهم في حضرتهم. وان ابا عراقيا لم يحتمل العيش بينما كان ولده بين ايدي هؤلاء الجنود، ففارق الحياة. وهناك تقارير لمنظمات امريكية تقول ان العشرات من السجناء، في العراق وفي افغانستان ماتوا في زنزانات المحتل اثناء استنطاقهم.

ليس القصد من التذكير بهذه التصرفات، محاولة لتوصيفها، بل الهدف من ذلك هو التأكيد على كونها مماثلة، لوقائع ميزت دائما على مدى التاريخ، سلوكيات المستعمرين وكل الذين ارادوا قهر الشعوب وفرض هيمنتهم عليها. لا تقتصر انتهاكات حقوق الانسان العربي، والعراقي تحديدا على المحتلين الامريكيين وحدهم، فالجنود الانكليز الذين يحتلون جنوب العراق اضافوا، هم ايضا، جرائم جديدة الى تاريخ بلادهم الاستعماري. فالاستعمار هو في الحقيقة تعبير، عن حالة هياج وفورة، وعن موقف هجومي، وعن سعي الى الغلبة، والى فرض الاستسلام والقبول بعلوية المستعمر وبسيادته المطلقة. مما يدلل ضمنيا على ذهنية المستعمرين وعلى فكرهم، وعلى قناعتهم باختلاف الاجناس البشرية، وبفوقية بعضها على بعضها الآخر.

هذه هي سمات المستعمر، ايا كان البلد الذي جاء منه، لا تغير الانجازات العلمية والتقنية فيها شيئا. فالجندي الفرنسي، في شاطئ العاج، وجد نفسه من جديد في سنة 2005 ، في موقف المستعمر، وكان طبيعيا اذن ان يعامل السكان المحليين، كمستعمَرين، اي ان يجردهم من صفتهم الانسانية، وهذا ما دفعه مثلا، الى خنق رجل افريقي، اسمه Firmin Mahé، بادخال راسه في كيس من البلاستيك، واغلاقه برباط لاصق عند العنق.

ان الممارسات الاستعمارية، تظهر في كل مكان يلتقي فيه المستعمر والمستعمَر. فالقمع العنصري، في المجتمعات الاوروبية، وفي الولايات المتحدة، هو في جوهره، استعمار، كونه محاولة هيمنة، او سلب، او نبذ او الغاء او افناء. قد تختلف، حدة المواجهة، وآلياتها، وتجلياتها. هذا لا يغير شيئاً في حقيقتها، وان يكن اظهار هذه الحقيقة، في بعض الاحيان، يتطلب جهودا مضنية وتضحيات كبيرة على مدى سنوات عديدة.

يكفي للدلالة على ذلك، النظر الى الاوضاع الصعبة التي يعيشها المواطنون المتحدرون من اصول افريقية ومن اصول امريكية لاتينية، في الولايات المتحدة ذاتها. ومن المفيد ايضا هنا ذكر، ما جرى اخيرا في ضواحي باريس، التي يتجمع فيها، ابناء الشعوب التي كانت سابقا خاضعة للاستعمار الفرنسي. لقد فُرض نظام منع التجول في نهاية سنة 2005 على هذه الاحياء بعد تحرك سكانها الاحتجاجي ضد التمييز العنصري، في العمل وفي التعليم. من المفارقة ان يكون هذا الاجراء قد فرض لآخر مرة في فرنسا، على الجزائريين في 5 تشرين الاول (اكتوبر) 1961، من قبل محافظ باريس آنذاك، Maurice Papon، وهو الرجل الذي ادين بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية اثناء ممارساته الوظيفية في السلطة التي تعاملت مع المحتل الالماني خلال الحرب العالمية الثانية. وعندما تظاهر الجزائريون المقيمون في فرنسا في 17 تشرين الاول (اكتوبر) 1961، ضد قرار منع للتجول يستهدفهم دون سواهم، هاجمتهم الشرطة الفرنسية آنذاك، والقت بالعشرات منهم قي نهر السين، بينما استقبلت المستشفيات العديد من المصابين بجروح خطرة.

يمكن القول، بان المواجهات من هذا النوع، مستمرة، وان تكن مختلفة شكلا وحدة،

في كل البلاد التي يستوطنها مهاجرون من اقطار فقيرة. وفي هذا السياق تجدر الاشارة الى ان الاحصائيات سنة 1995، اظهرت انه يوجد 6926 سجينا أسود في امريكا من كل 100000 من البالغين السود، بينما هذه النسبة هي 919 على 100000 من البيض. في فرنسا ايضا هناك معلومات تتناقلها الصحف تؤكد ان غالبية السجناء هم من اصول اجنبية، او حسب التصنيف المعتمد، ان «المسلمين» يشكلون الاكثرية في السجون.

من المهم التذكير هنا، ان اجراءات الاستبعاد الاجتماعي تطال في بلاد الغرب، منذ الثمانينات، اضافة الى المهاجرين، الفئات الشعبية بصورة عامة، التي يريد الليبراليون التنصل من مسؤوليتهم في انتاج ظروفها المعيشية المتردية. اذ من الواضح ان هذه الفئات تنزلق شيئا فشيئا الى وضع تتساوى فيه مع المهاجرين. اي بتعبير آخر، ان الاحتقان الاجتماعي في الغرب، وتزايد نسبة الفقر ونسبة العطالة، في مقابل تنامي القدرات المالية في قبضة قلة ضئيلة، يؤسسان ضمنيا لموقف من الفقراء ومن العاطلين عن العمل، شبيه بموقف المستعمرين من ابناء المستعمرات. يتضح هذا عندما يوصم هؤلاء الفقراء بالتخلف وبالانحطاط الخلقي، وبكائنات دون البشر،

ان الازمات والويلات التي تحل ببعض الشعوب، والتي تحدث، في اطار حرب اهلية، طائفية او عرقية او في اطار الاستيلاء على السلطة او في اطار تدعيم اركان نظام، لا شرعية له اذا كان قياس الحكم الشرعي، تكليفا مؤقتا يبرره الأداء الجيد وليس حقا ابديا، قبليا او عائليا، تطرح مسألة العنف. عنف الحاكم وعنف المعارض له الساعي الى قتله ليأخذ مكانه. من الصعب مقاربة هذه المسألة، في الحاضر، وكان الامر كذلك في السابق، دون التأكيد على ان الاستعمار، هو في جوهره عنف، وحرب، واغتصاب وانتهاك. وبالتالي فان معالجة العنف في المجتمعات الخاضعة للاستعمار، مباشرة او غير مباشرة، تبدأ بالعنف لاستئصال الاستعمار ونفوذه في المجتمع. وفي اغلب الاحيان يكون عنف الحاكم او عنف المعارض، متفرعا من وجود المستعمر او خدمة لسياساته. وفي هذه الحالة يكون الحاكم مستعمراً لشعبه، او يكون المعارض جسر مرور لدخول الاستعمار او لعودته. وهنا لا بد من اخذ نقطتين اساسيتين في الحسبان، لما لهما من وزن في معادلة الصراع التحريري والتحرري. النقطة الاولى هي ان المستعمر يستخدم، دائما في تشكيل اجهزة تسلطه على الشعب المقهور، مرتزقة محليين من ابناء الشعب نفسه، والنقطة الثانية هي ان المستعمر، يستبيح لنفسه كل الوسائل لاكراه العدد الكافي من الناس على الالتحاق بصفوف هذه الاجهزة. واكثر الناس تعرضا هم سكان القرى والمزارعون، لسهولة ايذائهم، وعزلهم، والتنكيل بهم. فلا شرائع الارض ولا شرائع السماء تحمي المستعمرين، الذين اسقط عنهم المستعمر صفتهم الانسانية، وانكر حقوقهم في التواجد حيث هم. فهو يستطيع تجريف الارض، واقتلاع الشجر، وقتل الاعزل، واختطاف الولد، ونسف الدار، ومنع الغذاء والماء الى غير ذلك من الافعال التي ذاق مرارتها كل شعب وقع تحت الاحتلال.

ولا بد من القول في معرض تناول موضوع العمالة للمستعمر، ان هذا الاخير، يتمكن احيانا من ايهام العميل، بأن ما يسدى اليه من دعم ومن عون، انما الدافع اليه هو نصرة الحق، وادخال الاصلاح وتشجيع التقدم. ولكن المحصلة النهائية هي ان المستعمر، ينظر الى العميل، كما يُنظر الى عود الثقاب، يُستخدم لاضرام النار، ويجب ان يُطفأ، او ان يُلقى في اللهب ، لانه اذا بقي مشتعلا فقد يتسبب بحريق يأتي على من استخدمه.

هل يعني ما تقدم، ان مسؤولية العنف الذي تشهده الاقطار العربية، تقع على المستعمر الذي لا زال يبسط نفوذه عليها؟ من البد يهي ان هذا النفوذ حقيقة ملموسة، من خلال الاملاءات التي ترسل الى هذه الدولة والى تلك، وهذه الحقيقة بينة بوضوح في مواقف بعض هذه الدول التي تنوء، تحت الضغوط وتحت ثقل الفرمانات التي يصدرها البيت الابيض ممهورة ببصمات جميع اعضاء مجلس الامن الدولي. بالطبع المسؤولية لا تقع على المستعمر وحده، اذ ليس هناك ما يبرر استقواء الانظمة العربية على شعوبها، الا اذا كانت هذه الانظمة تمارس في الواقع نوعا من الاستعمار، بمعنى انها لا تقيم وزنا، لانسانية المواطن، ولحقوقه السياسية. ان كل جهاز سلطوي، يمارس الحكم، دون تكليف من احد، ودون حدود زمنية لممارسة حكمه، ودون الرجوع الى الشعب، انما يستعمر الارادة، ويستعمر العقل، ويستعمر الكرامة، يستعمر الكينونة.

ما هو موقف المرء، من الآخر الذي يريد ان يتكلم باسمه، ان يفرض عليه ما يجب فعله وما يجب الامتناع عنه، ان يحرم عليه النطق الا ترديداً لما تلقنه، ان يحوك ثوبه، ان يزين جدار غرفته؟ ولماذا، يريد هذا الآخر ان يكون هكذا؟ ليس في القول ان هذه الاسئلة مطروحة في اكثر الاقطار العربية، مجانبة للواقع او للمنطق. السياسة ممنوعة في هذه الاقطار، والتعبير عن الراي محظور فيها. هذه هي في الحقيقة الاطر التي تبين أزمة الانسان العربي ان هو اراد ان يجسد انتماءه، لشعب، ولثقافة، بالجهد، وبالبناء، وبالاغناء. هذا الانسان هو اما في خطر في بلده واما منفي.

قد يكون من الجائز التاريخ لنشوء ازمة الانسان العربي في السبعينيات، وتحديداً منذ بدء آخر الحروب العربية ـ الاسرائيلية سنة 1973، وولوج الدولار النفطي الى الذهنية والى الفكر والى الفعل. ومن مظاهر هذه الأزمة، الاكثر مأساوية، احساس هذا الكائن العربي بانه معني بصراع بين طرفين كليهما يريد قتله، يريد افناءه للحد من امكانيته المفترضة في الافساد التي قد تنتج عن روايته لما تبقى في ذاكرته من فترة الخمسينيات والستينيات، عندما كان الامل في انجاز التحرير والتنمية لا زال حيا. وهذا «كل الخطر» الذي يستطيعه واقصى ما يقوى عليه وقد ناهز الستين من العمر او تعداها. بسبب هذا «الخطر المفترض» هو مهدد بالموت قتلا، ان كان في موطنه، وملاحق بتهمة الارهاب ان كان مستوطنا بلدا غربيا.

صار الانسان العربي خارج قضيته، بارادة نظام الحكم الذي استولى على هذه القضية ليقايض بها دعما من الغرب، لاجتزاء جزء من الوطن يجعله مملكة له، كالقالب يقرر شكلها، ويلبسها صوره، ويضبط عيش ووجودية من بداخلها. اما القضية العربية، بما هي صراع لاسترداد حق من اخلاهم المستعمر عن ديارهم، وازال قراهم، فلقد القيت في بازار الاعلام الغربي وحربه الفكرية. ان القضية العربية، بطبيعتها، قضية حرية العقل وقضية ابداع خطاب انساني هادف الى ايقاظ الانسانية لتدين البربرية ولتضع حدا لجرائمها.

ان انتصار القضية العربية، كان سيكون نتيجة لتحرر العقل العربي، ولتفاعله مع العقل الغربي، اغناء واغتناء، وكان سيوقف الهبوط الفكري والحضاري في المنطقة العربية وفي الغرب على السواء، كمحصلة لاحادية التعبير بواسطة حرب فكرية غربية تريد اظهار نضال شعب فلسطين التحرري من الاستعمار، ارهابا وعداء لليهود، وتجيز للحكومات الغربية الادعاء والكذب على شعوبها. ان للقضية العربية بلا ادنى شك، بعدا انسانيا وحضاريا، وليس بعدا عرقيا او دينيا، تروج له الحرب الفكرية المستعرة اليوم، والتي تعتمد الاثارة اخفاء للجرائم وتضليلا للرأي. فلو تمكن الفلسطينيون من انتزاع حقوقهم المدنية في بلدهم في اطار كيان سياسي ديمقراطي، لما طغت الظلامية على العقل العربي ولما اسكتته، ولما تراجعت في المقابل الاحزاب والحركات التقدمية في الغرب، امام النزعات العنصرية ومغامراتها الاستعمارية اللاانسانية.

من حق الانسان العربي ان يتساءل اليوم عن مبررات، توتر العلاقات بين الذين ابتلعوا اجساد الاحرار العرب، وافكارهم وكتبهم من جهة وبين الولايات المتحدة وحلفائها في اوروبا من جهة ثانية. هل يشكل اولئك خطرا على هؤلاء؟ بالطبع لا. ماذا تريد الولايات المتحدة، اذن من الذين فتحوا لها سجلات مخابراتهم، وادخلوا الى سجونهم، باسم مكافحة الارهاب، كل من ضاقت بهم معتقلاتها، وقواعدها، وجزرها وطائراتها؟ يبدو ان كل هذه الخدمات، ليست كافية، او لم تعد كافية.

من البداهة القول ان نظام الحكم في العراق لم يكن في نيته، او في استطاعته، تهديد الولايات المتحدة او مصالحها في المنطقة العربية، بل على العكس من ذلك، لم يتورع هذا النظام عن تقديم كل التنازلات ثمنا لبقائه. ولكن الولايات المتحدة اصرت، على احتلال العراق والغاء الدولة العراقية، وتجزئتها الى كيانات عرقية وطائفية. قد يكون هذا ما تريده الولايات المتحدة من الازمات التي تفتعلها هنا وهناك. وفي هذه الحالة، يبرز المشروع الصهيوني الذي هو قيد التطبيق والتجربة في الضفة والقطاع الى الواجهة من جديد، كنموذج وكقياس للمخطط الامريكي المعد لجمل المنطقة العربية، اي انشاء كيانات كثيرة، واقامة جدران ومعابر فاصلة بينها، وتسمية سلطات محلية تديرها، الى نهاية الصورة المعروفة..

رغم ذلك، تتنازع الطوائف والحكومات في بلاد العرب تارة على وقع تصريح مسؤول امريكي او انكليزي وتارة على ضجيج سياسي فرنسي موتور ضد الحجاب في المدارس، او ضد السكان المنبوذين في الضواحي الباريسية. وانتهاك حقوق يتخفى برسوم منشورة في صحف غربية يمينية متطرفة، والقنوات الخليجية، تفتح شاشاتها لمساعدة كوادر الحرب الفكرية الامريكية في مماحكة بعض رجال الدين وفي استدراجهم الى اخراج تأويلات، وكأنهم العالمون بكل اسرار هذا الكون، دون سواهم.

لا شك ان تحقيق الولايات المتحدة، لكل ما تريده، يعني ان الشعوب العربية سوف تدفع الى الصحراء القاحلة، وسوف تتمزق، فئات وجماعات، متناحرة، على الماء وعلى الكلأ، كما كانت قبل الرسالة المحمدية. وهنا تكمن مأساة الانسان العربي، فهو على يقين بان الانظمة الحاكمة او الجماعات الدينية، لن يستطيعوا عرقلة الهجوم الامبريالي الامريكي. وانتصار امريكا انتصار للهمجية على الانسانية، يخيفه ويغيظه الى ابعد الحدود، كما يجب ان يخيف كل انسان اينما وجد. وسيكون هذا الانسان محبطا وحزينا، اذا خرجت الانظمة او الجماعات الدينية، بطريقة من الطرق، تضمن بقاءها واستمرار هيمنتها، تحت المظلة الامريكية، لان ذلك سوف يترجم حتما انه انتصار، على المواطنين، الذين ارهقتهم فواتير الانجازات والانتصارات السابقة.

فهل الموت الانفرادي رميا بالرصاص، والجسد الملقى على كومة القمامة، اقل فظاعة من الموت الجماعي بقنابل الطائرات ومن اختلاط الاشلاء المتفحمة تحت ركام الأبنية والملاجئ. اجهزة النظام او ميليشيات الطوائف، يختارون من يريدون تصفيته، فهم يرصدون كل ما يحدث في الزواريب وفي الاحياء. اما الامريكيون، فانهم يقتلون، سكان الحي جميعهم، وان وجدوا انفسهم في وضع صعب، دمروا المدينة على رؤوس من فيها.

* كاتب من لبنان يقيم في فرنسا

يوسف رجب الرضيعي: رحيل فارس نبيل

عدلي صادق *

■ كان يوماً للحزن الغامر، استبقت فيه الجريمة الخسيسة والغبية، صلاة العيد، لتضرب مشاعر العرب والمسلمين، بقتل الرئيس الأسير، ثم الشهيد، صدام حسين، ولتفتح العيون على مكامن الحقد، الذي لا يُقابل بغير العزم، على سد آفاق أي مستقبل، أمام الفئة الطائفية الحاقدة، في العراق. ففي غمرة هذا الحزن، لم يساورنا الشك، في أن القتلة، أذناب الغزاة الأمريكيين، سوف يلقون جزاءهم، دون أن يأسف أحد، عليهم، مثلما تشعر اليوم، جماهير الأمم، بالأسف، لقتل صدام حسين. لقد نال الفاعلون، احتقار الناس، سواء كانوا من مؤيدي صدام حسين، أو ممن خالفوه الرأي، في بعض تفصيلات تجربته!

* * *

في يوم الحزن الغامر هذا، جاءنا النبأ الآخر. فقد غيّب الموت، رجلاً من أنبل رجالات فلسطين وأطهرهم. إنه يوسف رجب الرضيعي، أنموذج المناضل ذو المشاوير الطويلة، التي قطعها ببسالة وشرف. ففي هذا الزمن، يؤخذ الموت، كمناسبة للإنصاف، في الوقت الذي يحاول البعض فيه، أخذنا بالجملة، أو يحاول اختزال تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، وشطب تاريخها، بجملة مستعارة، من النص القاصر والأحادي، الذي يصف الوضعيات الخطأ، في تجربة الثورة، أو في تجربة السلطة. ففي هذا الخضم المجنون، لم يكن البعض المعتوه، ذو المواويل، على استعداد لأن يتقبل فكرة أن الحركة الوطنية، ازدحمت بالأطهار، وبالمناضلين الشرفاء، وبذوي المآثر والمناقب والكفاءات الرفيعة.

وفي هذا الخضم المجنون، لم يُعن أحدٌ، ممن يستلّون أوراقاً من ملفات وزارة المالية الفلسطينية، وينشرونها في المواقع الإلكترونية، أن يعلن للناس، بأن سفيراً لفلسطين، أمضى سنوات في إثيوبيا، وهو يوسف رجب الرضيعي، كان يتلقى موازنة نفقات زهيدة، لكنه، عندما نُقل الى باكستان، ترك في حساب السفارة، الذي هو الحساب الفلسطيني المالي العام 45 ألف دولار ادخرها على قاعدة الإحساس بأن ظروفنا المالية، لا تسمح حتى بصرف كل النفقات البسيطة المقررة. وفي هذا السياق، أصبح من حق يوسف رجب الرضيعي علينا، أن نقدم بعض سيرته، لكي تتعرف الأجيال، على رجل من الحركة الوطنية الفلسطينية.

* * *

شاب تفتحت عيونه، في بيت لاهيا، على حدود مسدودة، بينه وبين سائر فلسطين. كان ألمعياً مثابراً. التحق في سن مبكرة، بحركة القوميين العرب، تجاوباً مع فكرة الأمة، ذات المصير الواحد، والآمال الواحدة، والمعركة الواحدة. أضمر القتال، فالتحق مع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، بالكلية العسكرية في بغداد وتخرج منها ضابطاً. انضم الى الكتيبة 329 صاعقة، في رفح، وشارك من موقعه ذاك، في التصدي لعدوان 1967. بعدئذٍ، بدا وكأن أسلوب قتال الجيوش النظامية، لم يعد يُجدي نفعاً، في ظروف تخلف الجيوش والبُنى والأنظمة السياسية. التحق بكلية حرب الشعب في الصين، وتخرج منها، لينتقل الى العراق، مرة أخرى، فيلتحق بكلية مغاوير، ومنها الى ساحة العمل الفدائي في الأردن. وفي بدايات ذلك العمل الفدائي، التحق بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكان ممن نذروا أنفسهم لتأدية الواجب آنذاك، عندما كان ما يُسمى بـ «العمل الخارجي» ضرورياً لجذب انتباه العالم الى قضية فلسطين. وفق هذه الرؤية، ترأس عملية اختطاف طائرة «العال» الإسرائيلية الى الجزائر. وبعد التجربة الفلسطينية في الأردن، عاد الى الانتظام في سلك الجيش الفلسطيني، فالتحق بكتيبة مصعب بن عُمير، في لبنان، واختاره الرئيس الشهيد ياسر عرفات، بعد ذلك كضابط ارتباط بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية. وبعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان، ظل يوسف رجب فيها، ثم سُجن هناك، ثم أبعد الى تونس، ليعمل في دائرة العلاقات الدولية، التابعة للمنظمة، التي كان يرأسها آنذاك، الرئيس محمود عباس. وخلال عمله في تلك الدائرة، كان ناشطاً في ترتيب زيارات غير مسبوقة للرئيس الشهيد ياسر عرفات، الى عدة أقطار، لا سيما زيارته الأولى الى اليونان، وهبوط طائرته في مطار عسكري. وكان من الناشطين في ترسيخ العلاقات مع ثورات معادية للإمبريالية، كالثورة الساندنستية في نيكاراغوا، التي أطاحت بالديكتاتور العميل سوموزا. وانتقل المناضل يوسف رجب، بعد ذلك، الى العمل الديبلوماسي، سفيراً في الصين، ثم سفيراً مقيماً في إثيوبيا، وفي الوقت نفسه سفير غير مقيم في كينيا والصومال، ثم عمل سفيراً في زيمبابوي! كان لافتاً في تجربة يوسف رجب، أنه لم يكتف بالتأهيل العسكري. فقد كان لديه دافع المثابرة، والتوافر على التحصيل العلمي، وعلى الثقافة والبحث، في رحاب الحقيقة الفلسطينية. بل انه لم يكتف، في لبنان، بالحصول على ليسانس الآداب، قسم اللغة الإنكليزية، وإنما حاز كذلك على الماجستير في التاريخ، وكتب وقرأ على درب فلسطين، وأصدر كتاباً عن ثورة العام 1936 فاعتمدت دراسته، في هذا الموضوع، أساساً للمادة المتعلقة بتلك الثورة، في «الموسوعة الفلسطينية» بقسميها (العام والدراسات).

هذا هو بعض ما ينبغي أن يُقال، في يوم رحيل المناضل الوطني يوسف رجب، أحد أنبل أبناء الحركة الوطنية الفلسطينية ورجالاتها. رحم الله الفقيد العزيز، وأسكنه فسيح الجنان، وجعل اللهم، سيرته وسيرة أمثاله، ضمانة لعدم فقدان البوصلة.

* سفير وكاتب فلسطيني
www.adlisadek.net

المحاكم الاسلامية.. بين تجربة طالبان وتجربة العراق

أحمد موفق زيدان*

■ ما يجري على أرض الصومال يثير كل أشكال الاستغراب والدهشة ويجعلنا نفتح أعيننا أكثر وأكثر على ما يجري في هذه الأرض العربية اليد واللسان والتي تجتاحها عصابات مليس زيناوي تتقدمهم آباء رغالات صوماليون الذين لا يعيشون ولا يتكسبون الا من حليب الاحتلال والاستعمار.

جاء قائد القوات المركزية الأميركية جون أبي زيد الى أديس أبابا والتقى مع المسؤولين الأثيوبيين قبل أيام من انطلاق المرتزقة نحو أرض الصومال، ووضع أبو زيد مع المسؤولين هناك النقاط على الحروف وتلقى زيناوي المهمة بكل رحابة صدر وتشدق بما لم يتشدق به أحد من أن بلاده وقد خط خطاً أحمر تحت كلمة (قد تكون في خطر مستقبلا)، وخطا أحمر آخر تحت (أحمر) ان استمر حكم المحاكم، لأول مرة نشهد احتلال على النوايا لكن ما علينا كما يُقال.

الصومال ستحوله القوات الأثيوبية ومعها قوات أبي رغال الصومالي الى دولة فاشلة أكثر مما هي فاشلة بعد أن نثرت قوات المحاكم التكافل الاجتماعي وغدا كل أربعين جار في الحي يتكفلون ببعضهم بعضا، ولأول مرة منذ عقدين يخرج الصومالي من قرية الى قرية لا يخشى الا الله، ينام آمنا في سربه بعد أن تخلصت قوات المحاكم من عصابات مقديشو السابقين، ورغم كل الليونة في الخطاب الذي قدمته المحاكم من استعداد للحوار مع الأمريكيين وغيرهم وتطمينات لأثيوبيا الا أن ذلك لم يشفع لها.

الآن والصومال أمام تجربتين اما المواجهة الشاملة على غرار ما حصل للعراق أو على غرار الطالبان حين سحبت قواتها وذابت بين الأهل والعشيرة، وبالتالي وفرت الجهد والمال والقوة والسلاح لحرب عصابات طويلة الأجل وهو المناسب والملائم، بنظر كثير من الخبراء والمتابعين في الصومال وذلك في ظل تغطية دولية واقليمية لما يجري من ذبح وتقطيع للصومال أمام عربه وغربه، فحرب العصابات ليست بحاجة الى مضادات جوية وطيران وحماية منشآت دولة ومتاعب جمة في توفير احتياجات السكان اليومية وغيرها من الخدمات، كل ما تحتاجه حرب العصابات بضعة أشخاص هنا وهناك مع أسلحة وعتاد قليل ليقضّوا مضاجع أكبر دولة بحجم أمريكا في أفغانستان والعراق فما بالك في الصومال وبدولة بحجم أثيوبيا. لقد فتحت أثيوبيا ومن خلفها أمريكا عش دبابير جديد في القرن الأفريقي، وستغدو أرض الصومال بعد فترة منطلقاً لنشاطات اسلاميين مسلحين بعد أن أعلنت المحاكم وعلى الملأ استعدادها لاستقبال المتطوعين العرب، وهنا ينبغي أن لا ننسى من أن دولاً مجاورة للصومال غير راضية عن التدخل الأثيوبي، بل وتدعم بالمقابل المحاكم خشية التغول الأثيوبي في المنطقة.

الآن لنتحدث عن المصاعب الجمة التي تنتظر المحتلين الجدد؛ فالصومال حباها الله برجال أشداء، جربوا الحرب وصنوفها منذ وقت ليس بالقصير، وأرغموا أمريكا عام 1993 على الانسحاب من هناك، وبالتالي فمخزونهم التجاربي والعملي والخبراتي أغنى من أن ينضب، بالاضافة الى أن الصومال أيضاً يستطيع أن يلعب دوراً محرضاً لاقليم أوغادين المكبوت في أثيوبيا، وحينها ستنسى أديس أبابا همومها السابقة في الصومال، وهمومها مع المحاكم الشرعية، وعلينا أن لا ننسى أن الشعب الصومالي لديه ثارات تاريخية مع أثيوبيا؛ فكيف ان كانت هناك قوات احتلال على أرضه يراها صباح مساء؟!! بالتأكيد المقاومة ستكون هي الرد الوحيد على الاحتلال والمحتلين، وسيتذكر الصوماليون غداً أيام المحاكم الشرعية، كما تذكر الأفغان أيام حكم طالبان من نشر الأمن والسلام والاستقرار والقضاء على المخدرات وعلى لوردات الحرب، كلمة أخيرة هل لا زالت أمريكا مصرة على نشر الديمقراطية في العالم العربي والاسلامي، أم أن ما تنشده هو نشر وعودة حكم لوردات الحرب والفوضى والمثال صارخ في أفغانستان والعراق و الصومال والحبل على الجرار؟!!

* اعلامي من سورية

هل تستجيب اسرائيل لدعوات السلام السورية؟

زهير اندراوس*

■ منذ إقامة الدولة العبرية في العام 1948 على أنقاض الشعب العربي الفلسطيني الذي اقتلع من أرضه ووطنه، تبنى حكام إسرائيل سياسة الأكاذيب والتلاعب للالتفاف على مبادرات السلام التي طرحت من اجل إيجاد حل عادل وشامل في المنطقة ووضع حد للحروب وسفك الدماء. ليس هذا فحسب، بل بادرت إسرائيل إلى شن العدوان تلو العدوان على الدول العربية زاعمة أنها تفعل ذلك بسبب الخطر الوجودي عليها، ناهيك عن أن العدوان ضد الشعب العربي الفلسطيني ما زال مستمراً. من ناحية أخرى تبجح حكام هذه الدولة بأنهم تواقون إلى السلام مع الجيران، وأنهم على استعداد للدخول في مفاوضات لإنهاء النزاع مع كل يد ممدودة للسلام، ولكن بدون شروط مسبقة. هذه المقولة تحولت مع مرور السنين إلى موقف رسمي، على الرغم من أنها فارغة المضمون، ولا صلة لها مع الواقع المر الذي نعيشه في الشرق الأوسط.

نسوق هذا الكلام على ضوء الخلاف الدائر اليوم في إسرائيل بين الأجهزة الأمنية المختلفة حول نوايا الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد. هل يريد الرجل التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، أم لا؟ الجواب على هذا السؤال صعب للغاية، لان رئيس جهاز الموساد (الاستخبارات الخارجية)، الجنرال المتقاعد مئير دغان يؤكد أن النظام الحاكم في دمشق لا يريد السلام، إنما التملص من جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، عن طريق البوابة الإسرائيلية. بموازاة ذلك يقول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (امان)، إن سورية اتخذت قرارا استراتيجيا بالتوصل إلى سلام مع إسرائيل، ونصح المستوى السياسي بالبدء في المفاوضات مع السوريين بهدف التوصل إلى اتفاق سلام.

ما من شك أن تكتيك النظام الحاكم في دمشق، الذي شن حملة إعلامية سلامية، أحرج رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت، الذي وصل إلى منصبه عن طريق الصدفة. فالرجل يغير مواقفه بشكل عجيب وغريب: ففي السادس والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) الماضي صرح بان هضبة الجولان العربية السورية، هي جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وفي الأسبوع الماضي قال في معرض رده على سؤال إن المفاوضات مع سورية تتعارض مع المصالح الأمريكية، وبالتالي فانه يرفضها، وفي جلسة لكتلة حزب «كاديما» في الكنيست إنه من الممكن أن نتوصل إلى مفاوضات مع سورية. هذه التصريحات تدل بشكل غير قابل للتأويل على عمق الأزمة التي تعيشها هذه الدولة، التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وتؤكد أيضاً أن اولمرت ما زال يعتقد انه سكرتير فرع حزب الليكود في احد أحياء القدس الغربية.

من ناحية أخرى، معروف أن النظام السوري هو من ابرع الأنظمة العربية الذي يعرف كيف يمسك الأوراق قريباً إلى الصدر، ويتلاعب بها بمهارة تستحق الثناء. فهو عندما يوجه رسائل السلام إلى حكام هذه الدولة يعرف أن الرد سيكون سلبياً، لان إسرائيل لا تريد السلام أولاً، وثانياً لأنها دولة غير مستقلة ومرتبطة بالقرارات الصادرة من واشنطن، أو كما نقول عاش الملك، مات الملك.

المؤسف حقاً أن ما يسمى بالمجتمع الدولي، وتحديداً دول الاتحاد الأوربي، لا يحرك ساكناً إزاء التعنت الإسرائيلي، ولا يطالبها لا من قريب ولا من بعيد بالتجاوب مع دعوات السلام الصادرة من أركان الدولة السورية. هذا المجتمع المنافق حولّ قضية مقتل الحريري إلى قضية أهم من لبنان ومن السلام في المنطقة. وللتدليل على النفاق الأوروبي نكتفي في هذه العجالة بالتذكير بأنه قبل فترة وجيزة تعمدت الخارجية الإسرائيلية، عن سبق الإصرار والترصد، تسريب نبأ للصحافة العبرية (يديعوت احرونوت 20,12,2006) حول تفوهات الامبريالي الصغير، جاك شيراك، التي أكد فيها أن سورية هي دولة قتلة فاسدة وعلى العالم مقاطعتها وعدم التفاوض معها.

وجاء هذا التسريب ليقوي من موقف إسرائيل الرافض للمفاوضات مع سورية، ولكن الأخيرة واصلت تكتيكها الحكيم والصائب لتدخل إسرائيل في دوامة. فحتى كتبة الأعمدة غير المحسوبين على ما يسمى بمعسكر السلام الإسرائيلي، بدأوا يطالبون حكومتهم بالتفاوض مع سورية، وذهبت صحيفة «هارتس» (22,12,2006) إلى ابعد من ذلك عندما كتبت أسرة التحرير افتتاحية بعنوان: «يجب التجاوب مع سورية، وعلينا إقناع بوش».

وعود على بدء: اليد السورية الممدودة للسلام مع إسرائيل قوبلت من قبل صناع القرار في تل أبيب برفض غير مبرر، وبقدرة قادر بدأ الإسرائيليون بوضع الشروط المسبقة للدخول في مفاوضات سلام معها، الأمر الذي يقطع الشك باليقين بان إسرائيل دولة مارقة لا تريد السلام، إنما تعد العدة للمواجهة الثانية على الحدود الشمالية ضد حزب الله وسورية، وعندما تعقد سورية صفقات شراء أسلحة للدفاع عن نفسها، يتهمونها بأنها تخطط للحرب.

ولكن باعتقادنا فان التملص الإسرائيلي من المفاوضات هدفه تحقيق السيناريو، الذي نأمل ألا يتحقق، وهو شن عدوان أمريكي إسرائيلي في الصيف القادم، أو حتى قبل ذلك، على إيران وسورية وحزب الله وحماس، في إطار الحملة الأمريكية التي أعلن عنها بوش للقضاء على «الإرهاب». فأمريكا لا تتحمل إيران نووية، وإسر